

سياسة التحرير المالي - نظرة على الإطار النظري والتطبيقي

د. سعود وسيلة

أستاذ محاضر - جامعة المسيلة
saoudwassila@hotmail.com

د. فرحات عباس

أستاذ محاضر - جامعة المسيلة
ferhata75@yahoo.fr

الملخص:

تقوم سياسة التحرير المالي على رفع القيود والشروط التي قد تعيق التعاملات التي تتم بالأسواق والمؤسسات المالية، وتظهر هذه السياسة أساساً من خلال تحرير معدلات الفائدة ورفع الائتمانات، وفتح باب المنافسة أمام الخواص والأجانب للنشاط في القطاع المالي، مما يسمح بتحرير الأسواق المالية والنظام المالي كافة. ويجب توفير مناخ مناسب لنجاح هذه السياسة كضمان الاستقرار الكلي وتوفير المعلومات وبيئة قانونية ومالية مناسبة وغيرها.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، التحرير المالي، معدلات الفائدة....

Résumé:

La politique de libéralisation financière est basée sur la levée des restrictions et les conditions qui peuvent entraver les transactions sur les marchés et les institutions financières. Cette politique apparaît principalement à travers la libéralisation des taux d'intérêts et la levée du crédit, ainsi par l'ouverture de la porte de la compétition devant les privés et les étrangers dans le secteur financier, ce qui permet de libéraliser les marchés financiers et le système financier.

Pour cela, il faut assurer un climat pour la réussite de cette politique par assurer la stabilité globale et fournir les informations qu'il faut au temps qu'il faut, ainsi un environnement juridique et financier approprié...etc.

Mots clés: le système financier, la libéralisation financière, taux d'intérêts...

مقدمة:

يعتبر النظام المالي من أهم الأنظمة التي يقوم عليها اقتصاد أي بلد، باعتباره الممول الرئيسي لمختلف النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يعرفها السوق. وتماشياً مع السياسات التي كانت تطبقها

الحكومات للتحكم في استراتيجياتها والتي كانت تقوم أساساً على تدخل الدولة (وخاصة الدول النامية) في سيرورة مختلف القطاعات، ومنها القطاع المالي بما يضمنه من مؤسسات وأسواق مالية، فإنها وضعت العديد من القيود والشروط بالإضافة إلى مختلف أشكال الرقابة، ضمن ما يعرف بسياسة الكبح المالي.

لكن مع التطور السريع للأسواق العالمية وانتشار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والمالية وحرية انتقال الأموال ومختلف المعاملات، أجبرت هذه الدول على إبداء نوع من المرونة في التعامل مع نظامها المالي فأبدت نوعاً من التساهل ظهر من خلال القيام برفع العديد من القيود على المعاملات المالية كمنح حرية تحديد أسعار الفائدة للبنوك مثلاً، وهو ما يعرف بسياسة التحرير المالي. وفي هذا الإطار، ارتأت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

"ما هي سياسة التحرير المالي؟ وما هي الأسس التي تقوم عليها؟"

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال ضرورة التكيف مع التغيرات التي أتت بها العولمة، والتي مست مختلف جوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي والمالي، والذي أجبر المؤسسات على التماشي مع سياسة التحرير التي تعرفها مختلف الاقتصاديات.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة التحرير المالي ومختلف الجوانب التي لها علاقة بها، في سبيل الفهم الأفضل لهذه السياسة وطريقة اعتمادها.

أولاً- مفاهيم عامة حول التحرير المالي:

يعتبر التحرير المالي من المفاهيم التي ظهرت وتوسعت مع ظهور العولمة وتوسع الأسواق وحرية انتقال عوامل الإنتاج.

1- أسباب ودوافع ظهور التحرير المالي:

تميزت الدول النامية لسنين طويلة بالتوجيه والتخطيط التي تضعه الحكومات في تسيير النشاط الاقتصادي للبلد، ومنه القطاع المالي الذي اعتبرته قطاعاً استراتيجياً أبقتة تحت الرقابة من خلال فرض قيود عديدة منها تحديد معدلات الفائدة، واتباع سياسة توجيه الائتماني، وذلك في إطار ما يعرف بالكبح المالي الذي يعرف على أنه: انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي وخاصة في المجال المالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين التي تخص نشاط الجهاز المصرفي والتي تحد من حريته¹.

إلا أن هذه القيود أثرت سلباً على النظام المالي للدول وحدثت من حركيته، مما دفع الحكومات لتبني تغييرات جذرية لإصلاح ذلك، منها التحرير المالي والذي بدأ مبكراً في الولايات المتحدة، وانتشر إلى باقي الأنظمة المالية في العالم نتيجة لمجموعة من الدوافع أهمها:²

✓ تطور العمليات المالية بدءاً من الثمانينات بسبب ظهور تكنولوجيات بنكية جديدة، وابتكارات مستحدثة جراء التطورات في الهندسة المالية،

¹ محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 59.

² وصاف عتيقة، "دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية - حالة الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 14، ديسمبر 2013، ص 05.

والتي أدت إلى نشوء صعوبات بين الأسواق، ترتب عليه ضرورة ترك الأسواق البنكية أكثر استقلالاً وقدرة على الصمود التنافسي.

✓ عرف التحرير المالي في البلدان النامية اهتماماً كبيراً نتيجة الخطاب الإعلامي لصندوق النقد الدولي والذي قدم حججاً تقيد أن إلغاء الضوابط على أسعار الفائدة والأنظمة المتعلقة بمنح الائتمان لقطاعات بعينها، وإطلاق حرية الدخول في القطاع المالي، والسماح بالملكية الخاصة للمؤسسات المالية، يؤدي إلى تحسين تخصيص الاستثمار وزيادة المدخرات. وعلى الصعيد العالمي فإن الحجة المؤيدة للتحرير المالي تقوم إلى حد كبير على مبدأ كفاءة تخصيص الموارد، أي أن كفاءة العالم يمكن أن تبلغ أقصاها بالسماح بانتقال رأس المال إلى الأماكن التي يمكن أن يحقق فيها أعلى عائد.

✓ يتبنى التحرير المالي بغرض زيادة التنافس في المحيط المالي وتقوية فعالية تعبئة المدخرات، فهو يسبب زوال الأطراف الأقل فعالية، حيث تتفتح الآفاق أمام الوسطاء الماليين للعمل في العديد من الأسواق التي تقع في أماكن مالية عديدة، كل ذلك يتطلب إكتساب مرونة لقواعد تنظيم القطاع، بحيث لا تعيق انطلاق المؤسسات الائتمانية.

II- مفهوم التحرير المالي: ظهر مفهوم ما يعرف بالتحرير المالي على مستويين هما:¹

❖ **المفهوم الشامل:** يقصد به مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً.

¹ عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، "اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي"، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص 148.

❖ **المفهوم الضيق:** يقصد به تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

وبالتالي يعرف التحرير المالي على أنه: "إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة، وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب. كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية صناعة الخدمات المالية"¹.

أي أن التحرير المالي يتمثل في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنوك وذلك من خلال:²

- ✓ إلغاء كل القيود والضوابط واعتماد آليات السوق (قانون العرض والطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.
- ✓ التخلي عن سياسة تأطير الائتمان وخفض الاحتياطي الإلزامي، وإلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة (القطاع الحكومي).
- ✓ إلغاء تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية والتأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار.

¹ رمزي زكي، "العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص ص 72، 73.

² عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011، الجزائر، ص ص 143، 144.

- ✓ فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال.
- ✓ تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية.
- ✓ توسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير، وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية.
- ✓ تبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية.

III- أهمية وأهداف التحرير المالي: إن التحرير المالي يؤدي إلى

إحداث التعمق المالي من خلال:¹

- ✓ السماح بتدفق دخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية.
- ✓ التقليل من دور القطاع المالي غير الرسمي، الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، ويسمح كذلك بتساوي مردودية الاستثمارات وتوحيد الأسواق المالية المحلية، وهذا بتخفيض الفجوة في مردودية الاستثمارات بين المناطق والقطاعات.
- ✓ السماح بظهور مؤسسات مالية متخصصة، مما يخفض من تكلفة إنتاج الخدمات المالية.
- ✓ السماح بتتويع ونضج الأدوات المالية، مما يسمح لكل من المقرضين والمقترضين بالتغطية من مخاطر السوق وزيادة مردودية محافظهم المالية، كما أن تحرير الأسواق المالية المحلية يحفز الابتكار المالي.

¹ Baptiste Venet, « Les approches théoriques de la libération financière », Paris, 2000, p 35.

- وتتمثل أهم أهداف التحرير المالي في تحقيق ما يلي:¹
- ✓ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
 - ✓ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
 - ✓ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - ✓ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار.
 - ✓ تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ثانياً- إجراءات التحرير المالي:

- تتم عملية التحرير المالي على مستويين أساسيين، ويضم كل مستوى مجموعة من الإجراءات الخاصة المناسبة له.
- 1- إجراءات التحرير المالي على المستوى المحلي:** ويتضمن تحريره ثلاثة متغيرات أساسية وهي:²

¹ حريزي عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2007/2006، ص 39.

² Saoussen Ben Gamra, Mickaël Clévenot, "Les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développement: Croissance économique ou instabilité financière?", papier de recherche sur: (L'impact de la libéralisation sur les pays émergents), HAL edition, 2008, p 07.

✓ **تحرير أسعار الفائدة:** يتضمن إزالة الرقابة، وإلغاء التثبيت وتحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالية بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها والاتجاه نحو تحديدها للاستثمار.

✓ **تحرير القروض:** يتضمن الحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، والحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى، والتخفيض أو حذف الاحتياطات الإلزامية في البنوك، والاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي.

✓ **تحرير القطاع المصرفي:** تتضمن إلغاء وحذف القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك والمؤسسات المالية.

II- إجراءات التحرير على المستوى الخارجي: يتضمن التحرير المالي على المستوى الدولي الإجراءات التالية:¹

✓ **تحرير الأسواق المالية:** الذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج.

✓ **الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية:** تتمثل في إلغاء القيود على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو علة

¹ شكوري سيدي محمد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2006/2005، ص ص 43، 44.

تصفية الاستثمارات، أو بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

✓ **عمليات الإئتمان:** تشمل كل من الائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات وتسهيلات الدعم المالية التي تشمل التدفقات إلى الخارج، أو التدفقات للداخل.

✓ **المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية:** والتي تتمثل في إلغاء الحضر على الودائع غير المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل)، وعلى القروض والودائع الأجنبية.

✓ **تحركات رؤوس الأموال الشخصية:** والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون.

ثالثاً- عوامل نجاح التحرير المالي والمخاطر المترتبة عنه:

إن نجاح عملية التحرير المالي تستلزم توافر مجموعة من الشروط والمحددات التي تدعم هذه العملية، لكن يلاحظ وجود عدد من المخاطر التي يمكن أن تتطوي عليها عملية التحرير المالي.

أ- عوامل وشروط نجاح التحرير المالي: إن نجاح عملية التحرير المالي يتطلب توفر مجموعة من الشروط والعوامل أهمها:

✓ **ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام:** يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم، وعجز الموازنة، وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه. وبالتالي لا بد من توافر سياسة نقدية موجهة نحو

الاستقرار، وسياسة مالية فعالة، وأسعار صرف تدعم الاستقرار المالي، وتوافر قطاع مالي كفاء ومستقر.¹

✓ **توافر قطاع مالي كفاء ومستقر:** من خلال منع استخدام أو إساءة استخدام النظام المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعية، فإذا اعتمدت الحكومة على تدخلات مالية غير مناسبة فإن هذا سوف يثقل كاهل النظام المالي بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة، مثل توجيه الحكومة للائتمان وفقا لأولويات معينة لأفراد أو مؤسسات، ودفع البنوك لتتظاهر بوضع معدلات فائدة منخفضة لمثل هذه الائتمانات.²

✓ **توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة:** حيث من الضروري توفر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي كفاء يفصل بعدالة وسرعة في الدعاوي على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام. مع ضرورة توافر إطار تنظيمي ورقابي مناسب يكفل تحقيق الشفافية في المعاملات، ويمنع التواطؤ ويقلص المخاطر اللاأخلاقية.³

✓ **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:** حيث يتطلب إنجاز سياسة التحرير المالي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، وهي المعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة كالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي،

¹ عاطف أندوراس، "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 88.

² طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 46.

³ بربري محمد أمين، طرشي محمد، "التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 12/11 مارس 2008، ص 09.

والمعلومات التي توفرها البنوك وتتيحها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.¹

✓ **اتباع التسلسل والترتيب في التحرير المالي:** إن تطبيق سياسة التحرير يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ورفع الدعم على الأسعار وتطبيق سياسة الخصوصية. أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير. ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث القطاع الحقيقي يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية، والقطاع المالي والمصرفي برفع الرقابة على انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.²

II- مخاطر التحرير المالي: أظهر عدد من الدراسات علاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية العالمية، فالتحرير قد يؤدي إلى:³

✓ التحرير المتسرع غير الحذر للسوق المالي بعد فترة الانغلاق قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، فعند تحرير أسعار الفائدة مثلا فإن المصارف المحلية تتفق الحماية التي كانت تتمتع بها.

¹ فاطمة بوسالم، "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2010/2011، ص 185.

² بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004، ص 480.

³ وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 06، 07.

✓ التحرير المالي يؤدي إلى تزايد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لأنه إذا انخفضت أسعار الأصول قد لا يستطيع المصرف بيعها بالسعر المتوقع إذا ما رغب بجمع النقود، وترتفع مخاطر الائتمان بسبب ضعف ثقة المقترضين بسبب التقلب في الأسواق المالية، وأسواق الأصول.

✓ التحرير المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي، مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية سيما في أنشطة غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف.

✓ إن زيادة المنافسة بين البنوك تقلل من مردود العمليات التقليدية فتبحث البنوك على عمليات أخرى توفر لها مردودية أعلى فتقوم بالمضاربة بالأوراق المالية وعمليات خراج الميزانية مما يسبب ارتفاع المردودية من الأموال الخاصة، مما يضاعف من الأخطار.

✓ إمكانية حدوث أزمة مالية كبيرة بعد انفتاح البلد أمام التدفقات المالية الخارجية وخاصة القصيرة الأجل، وقد تتمثل النتيجة في حدوث حالات ارتفاع مفاجئ للتدفقات الداخلة للبلدان المستفيدة من رؤوس الأموال، مثلما حدث في الأزمة الآسيوية، وأزمة البيزو المكسيكي.

✓ وينجم عن تحرير التدفقات المالية إخطارات كثيرة من أبرزها تحويل الأصول إلى سوق مالية أخرى، ومن قم إذا تعرضت السوق المالية المستثمرة فيها تلك الأصول إلى مخاطر عدم الاستقرار قد يؤدي إلى تصفية الأصول في البلد أو المشروع.

رابعاً- التحرير المالي في بعض الدول العربية:

عملت الدول العربية لفترة طويلة في ظل سياسات التخطيط والتوجيه الحكومي وما تبعها من عمليات الكبح المالي، لكن مع انفتاح

الأسواق العالمية على بعضها كان لزاما عليها أن تتماشى مع النسق الجديد، فأرست هذه البلدان مجموعة من الإصلاحات في سبيل تحرير نظامها المالي.

وقد بدأت الإصلاحات بتحرير أسعار الفائدة تدريجيا، ففي تونس والمغرب مثلا بدأ تحرير أسعار الفائدة رسميا سنة 1996، بينما في الجزائر بدأ تحرير أسعار الفائدة سنة 1990 مع صدور قانون النقد والقرض 90-10. وقد تزامن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مع قيام هذه الدول بإصلاحات فيما يتعلق بإزالة أو خفض الضوابط على الإئتمان الموجه للقطاع الخاص، ثم بعد ذلك تم تخفيض القيود على الحياة الإجبارية لسندات الخزينة من قبل المؤسسات المصرفية. كما تم في إطار عملية التحرير المالي، تعديل قوانين البنك المركزي في البلدان الثلاثة بهدف تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي،، حيث عدل بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية وصلاحيات الهيئة الرقابية، مع الاعتماد على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، من خلال الاعتماد على سياسة السوق المفتوح ومعدل إعادة الخصم، وسياسة الاحتياطي الإجباري. كما عملت البلدان الثلاثة على تطوير النم الرقابية والإطار التنظيمي لجهازها المصرفي مما ساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال، مع تبني اصلاحات البنية الأساسية للقطاع المصرفي، وتحسين شفافية إدارة المصارف.¹

وعلى نفس النهج قامت بلدان عربية أخرى بوضع اجراءات عملية لتحرير نظامها المالي، ففي حين تم تحرير هيكل الفوائد في بلدان

¹ جمال الدين زروق وآخرون، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2009، ص ص 21-23.

المغرب العربي وموريتانيا واليمن، فإن السياسة النقدية المتبعة في مصر والأردن راعت العمل بفائدة تكفل جاذبية الودائع المقومة بالعملة المحلية. كما عملت الدول العربية على التوجه نحو إزالة القيود على الأنشطة الاقتصادية وتبني آليات السوق في تخصيص الموارد، فأصبحت مزادات سندات الخزينة والائتمان في السوق النقدي هي الوسيلة الرئيسية للتأثير على السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي، وموريتانيا ومصر واليمن، بينما أصبح البنك المركزي الأردني يعتمد على شهادات الإيداع التي يصدرها كوسيلة رئيسية للتأثير على وضع السيولة. كما عملت معظم الدول العربية على فتح السوق المصرفية للمستثمر الأجنبي بإنشاء بنوك أجنبية أو فتح فروع لها، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم أعمال المصارف، وفتح القطاع وإعادة رسميته وتحريره، وتقليص مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف.¹

أما على مستوى الأسواق المالية فقد عرفت معظم الدول العربية إصلاحات في هذا المجال، حيث شهدت بورصة تونس للأوراق المالية إصلاحات سنة 1989، وبورصة القيم بالدار البيضاء عام 1992، وتزامنت معها إصلاح بورصتي القاهرة والاسكندرية سنة 1992، وبورصة الخرطوم وبورصة بيروت سنة 1995، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في تعزيز جانبي العرض والطلب على أدوات السوق، وعلى الهياكل التنظيمية والمؤسسية، والإصلاحات التشريعية، وخلق وتنمية الوعي الوظيفي وتوفير درجة عالية من الشفافية. وقد شهدت أسواق الأوراق المالية العربية بعد هذه الإصلاحات، انفتاحاً أمام حركة

¹ حريري عبد الغني، "سياسات التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على قطاع المالي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 15، 2016، ص 34، 35.

الاستثمار الأجنبي، وقد بدأ هذا الانفتاح أكثر وضوحاً بتوقيع بعض الدول العربية على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات في إطار المنظمة التجارة العالمية في ديسمبر 1997، حيث أصبحت هذه الأسواق أكثر انفتاحاً ولو بدرجات متفاوتة، تتراوح بين الانفتاح المطلق بدون قيود كما في مصر، لبنان، تونس والمغرب وبين الانفتاح المقيد بشروط وبنسب معينة للاستثمارات الأجنبية في السوق كما في أسواق رأس المال الخليجية، وبعض الأسواق العربية الأخرى.¹ بينما تظل سوق البورصة في الجزائر متأخرة نوعاً ما عن هذا الركب.

خاتمة:

من خلال هذا البحث يظهر أن سياسة التحرير المالي هي تلك السياسة التي تلجأ لها الدول لرفع بعض القيود والشروط الموضوعة والمفروضة على عمل الأسواق والمؤسسات المالية في إطار سياسة الكبح المالي التي حاولت من خلاله هذه البلدان أن تتحكم وتحمي اقتصاداتها، إلا أنها أثبتت عدم نجاعتها في خضم ما يعرفه العالم من تحرر كلي من كل العوائق والعراقيل التي قد تحد من إمكانية فتح الاستثمارات الجديدة وما يرافقها من انتقال للأموال ومعاملات مالية.

وتقوم سياسة التحرير المالي على ترك معدلات الفائدة لحكم السوق وبناء على العرض والطلب، وفتح الأبواب أمام الخواص والأجانب لتأسيس بنوك ومؤسسات مالية، والرفع من القوانين الصارمة التي كانت تحكم البورصات، والتخفيض من سياسات التأمين، والعديد من الإجراءات الأخرى التي لا بد للدولة من اتخاذها بتدرج وتسلسل حتى تضمن الانتقال التدريجي من الانغلاق التام إلى الانفتاح، انطلاقاً من

¹ صندوق النقد الدولي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2002، ص 121.

المستوى المحلي والتحرير المالي على المستوى الداخلي وصولاً، إلى التحرير على المستوى الخارجي. كل هذا حتى يتم الاستفادة بأكبر قدر ممكن من فوائد التحرير المالي والتصدي لأي خطر محتمل ناتج عنه وعن تبنيه الذي أضحى أمراً مفروضاً إذا ما أرادت الدول مواكبة تقدم الدول الأخرى. مع تسجيل اختلاف نسبة ونوعية تبني إجراءات التحرير المالي في الدول العربية، والتي تختلف حسب النظام الاقتصادي والسياسي المتبع، وكذا الظروف المتماشية مع هذا التحرير.

المراجع:

1. بربري محمد أمين، طرشي محمد، "التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 12/11 مارس 2008.
2. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 15/14 ديسمبر 2004.
3. جمال الدين زروق وآخرون، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2009.
4. حريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2007/2006.
5. حريري عبد الغني، "سياسات التحرير المالي في الدول العربية وانعكاساتها على قطاع المالي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 15، 2016.
6. رمزي زكي، "العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

7. شكوري سيدي محمد، "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2006/2005.
8. صندوق النقد الدولي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2002، ص 121.
9. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
10. عاطف أندوراس، "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
11. عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011، الجزائر.
12. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، "اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي"، بيت الحكمة، العراق، 2002.
13. فاطمة بوسالم، "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: إدارة مالية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011/2010.
14. محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، الرياض، 2006.
15. وصاف عتيقة، "دور التحرير المالي في عالمية الأزمة المالية الحالية - حالة الدول العربية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 14، ديسمبر 2013.
16. Baptiste Venet, « Les approches théoriques de la libération financière », Paris, 2000.
17. Saoussen Ben Gamra, Mickaël Clévenot, "Les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développement: Croissance économique ou instabilité financière?", papier de recherche sur: (L'impact de la libéralisation sur les pays émergents), HAL edition, 2008.